دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
دراسة حـالة الجزائر للفترة (1980-2011)

مخلوف عز الدين
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة - الجزائر-

ملخص:

الهدف الرئيسي من الدراسة الحالية، تتمثل في قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على عملية النمو الاقتصادي في الجزائر. تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال آثاره الخارجية على المؤسسات المحلية، و كذا التأثير الذي يمارسه على الاقتصاد ككل من تأثيره على النمو الاقتصادي. و هو الغاية الرئيسية لأي سياسة اقتصادية في العالم. من خلال هذا العمل نسعى لتحديد و تقدير العلاقة السببية كمياً و كيفياً بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، و التي لها دلالة على درجة العلاقة الإحصائية و الاقتصادية بين تلك المجمعات الكلية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الطريقة الكمية، التقدير

Résumé :

L'objective primordial de notre travail est d'évaluer l'impact des IDEs sur le processus de la croissance Economique en ALGERIE. L'importance des l'IDEs trouve sa justification dans sa capacité à enrichir les externalités nationales offertes aux entreprises domestiques, et aussi dans les effets d'entrainement qu'il exerce sur l'ensemble de l'économie et par conséquent sur la croissance économique du pays, cet dernière considérée l'objectif prioritaire de chaque politique économique dans le monde entier, à travers de ce travail en précisant et estimant qualitativement et quantitativement cette relation causale. Qui s'exprime le degré de liaison statistique et économique entre ces deux agrégats macroéconomiques (IDE et croissance économique).

Mots clés : IDE, croissance économique, méthode quantitative. estimation

مقدمـــة:

فلسفياً،لا يمكننا أن نفصل مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، عن المفاهيم التقليدية و الحديثة للنمو الاقتصادي الذي تناولته العديد من الدراسات و الكتابات من تنظير و تدقيق من أجل احتواءه و تجليته. و قد كان الربط بين مفهومي النمو و الاستثمار الأجنبي المباشر في الأساس، عبارة عن جدلية السبب و المسبب من ناحية المفهوم، و البحث عن الغاية و الوسيلة من حيث الهدف، لذلك وضعت جميع السياسات الاقتصادية في العالم للبحث عن كيفية الوصول و الولوج إلى حقيقة النمو بمختلف أبعاده. في هذا الإطار الفلسفي لا يمكن فصل كل ذلك عن وجود كيان قائم متمثل في: الدولـــــــــــــــة، و ما يرتبط بها من مهام و أدوار، فكانت بذلك جدلية أخرى متمثلة في **التدخل و الحياد** في الاقتصاد موازية للنمو و سبل تحقيقه.

اقتصادياً، و على مستوى العديد من الدراسات التجريبية السابقة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر محدد رئيسي للنمو الاقتصادي ، لذا يتطلب ذلك منا الولوج إلى النمو الاقتصادي من المدخل النظري و الكمي، المتأني لاستظهار جميع العلاقات السببية و الفكرية الضمنية،بينه و بين الاستثمار الأجنبي المباشر و اسقاطها على المعطيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري.

قياسياً، سنحاول إعطاء البعد الكمي للعلاقة القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، معتمدين على الطرق القياسية (Econometrics Methods) لغرض استظهار تلك العلاقة البينية و تكميتها بالنسبة لمرحلة الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

على ضوء النظرية القياسية الاقتصادية في التحليل، قُمنا بإدراج بعض المتغيرات الاقتصادية إضافة إلى المتغير الرئيس: الاستثمار الأجنبي المباشر، و التي اعتمدنا عليها في التوصل إلى طرح الإشكالية الرئيسية، و المتمثلة في: **- قياس دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي،من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية؟**

I - العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي (*)في الفكر الاقتصادي:

يشير الأدب الاقتصادي الذي يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات لتلك العلاقة، إذ يتم أحيانا تناول النمو باعتباره محددا لتدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن توافر معدل نمو مرتفع ربما يساعد على تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبي المباشرة إلى الدولة المضيفة، وبالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي في تلك الدراسات بمثابة متغير خارجي، و في حين أخر،تناولت بعض الدراسات معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي. و سنهتم هنا بالتعرف على الإطار النظري لهذه العلاقة بحيث سوف يتم فيما الاهتمام بعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل النمو الاقتصادي من خلال استعراض الفكر الاقتصادي الذي تناول تلك العلاقة من خلال التعرض إلى الفكر النيوكلاسيكي والفكر الحديث و الدراسات التطبيقية الحديثة التي اهتمت بتوضيح العلاقة ،ولبيان مدى الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة .

1- التفسير الكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

بالنظر للفكر الكلاسيكي نجد أن أهمية الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في التخفيف من الفجوة :"ادخارـــ نمو" في الدول النامية المضيفة، و أن أي مرحلة من النمو إنما تتحقق بتوفر العنصر التكنولوجي لكن بدون توضيح الكيفية المتبعة في الانتقال من التكنولوجيا إلى النمو.

2- التفسير النيوكلاسيكي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث في العوامل المسببة للنمو الاقتصادي ،حيث ركزت هذه النماذج على الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو في الدول المضيفة. تمثلت ابرز الإسهامات في هذا المجال في جهود كل من (Robert Solow ،1956-1957) و (Swan 1956)(01).

2-1- الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في ظل نموذج (سولو- سوان):

يقوم هذا النموذج على فرضية الإستمرار في استخدام المزيد من العمل و رأس المال طالما أن التكاليف الحدية اقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما. ونظرا لان الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل مقارنة بالدول الغنية، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة قي تلك الدول، الأمر الذي يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى الدول النامية سواء كان ذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر أو استثمار في محفظة الأوراق المالية، استطاع Solow بناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه المنهج المحاسبي للنمو، من خلال معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصرا جديدا أضيف إلى دالة الإنتاج، و من ثم أمكن صياغة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$y = A(K, L, F, Z) \ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

يحيث:

y : تشير إلى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

K : تمثل رأس المال المحلي. L : تشير إلى عنصر العمل F : تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

A : تشير إلى كفاءة الانتاج(التطور التقني). Z : تمثل العناصر الأخرى المؤثرة في الناتج كالصادرات، و الوردات، إضافة إلى المتغيرات الوهمية. وتتمثل المشكلة في صياغة دالة الإنتاج السابقة في اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة تدفق، لهذا قام(De Mello 1997)، بالاستعانة بالمتغيرات السابقة في صورة متوسط نصيب الفرد (02).

لقد ركز Solow في تحليله ،على الاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات،و العملية التكنولوجية معبرا عنها بالإنفاق على البحوث و التطوير، وأهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية بصفة خاصة.

أوضح Solow أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي محدود في الأجل القصير، ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل، تاركا معدل النمو في الآجل الطويل دون تغيير، ورغم محدودية التأثير في الأجل القصير في ضل تناقص العائد على رأس المال المادي،فقد نوه سولو إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجية الحديثة المصاحبة له.

وخلافا لما أورده Solow فيما يتعلق بمحدودية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الأجل القصير، قررت النماذج الكلاسيكية بصفة عامة عكس ذلك ،حيث أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل بفعل التكنولوجية المصاحبة له و/أو نمو نسبة العمل/السكان و التي تعتبر من العوامل الخارجية.

لقد اتضح عند اختبار نموذج Solow، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تأثر طرديا بنصيب الفرد من رصيد رأس المال ،ونصيب الفرد من العمالة و نصيب السكان الذين أتموا التعليم العالي،ودرجة الانفتاح ،كما تم اختبار تأثير دور الحكومة.(عبر عنه بنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي). و التشوهات الضريبية (معبرا عنها بضرائب العمل و ضرائب رأس

المال كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي، وتوصلوا إلى عدم معنوية معلمات المتغيرات سالفة الذكر. كما التوصل في إحدى نتائج Hsing,Y –Hsieh,W ,J إلى أن رأس المال والعمل غير المدرب raw labor فسرا 32% و13 % بنفس الترتيب، كما فسر رأس المال البشري نسبة 45% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و أن 10% من النمو تعود إلى انخفاض تشوه الضريبة وكفاءة البنية الأساسية الحكومية.

2-2- الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في ظل نموذج (هارود-دومار):

برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو عند محاولة كل من (هارود-دومار) في البحث عن صيغة موحدة و متكاملة للنمو تعتمد على الجمع بين التحليل الكيتزي و عناصر النمو الاقتصادي ، و باستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة (03)، و بدءا من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط و الادخار المخطط، و تم صياغة أفكار Domar,Harrod في صورة نموذج يظهر أن الناتج يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس مال /الناتج ،وذلك على النحو التالي :

$$g = S/V = S/y \Big/ \left(\frac{K}{y}\right) \quad .....(02)$$

حيث تشير كلا من : g, S, K, y إلى معدل النمو، الادخار المحلي الإجمالي، رصيد رأس المال و الناتج على الترتيب، كما أن:

$$K = I_d + I_r .....(03)$$

أي أن رصيد راس المال يساوي الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي .و أمكن التعبير عن معدل النمو كالتالي:

$$g = (I_d / y + I_F / y)/K .....(04)$$

إذ أن:

$$g = S/K + (I_F / y)/K .....(05)$$

من هنا فإن g ينخفض عندما ينخفض الادخار المحلي و/ أو رصيد رأس المال.

يتضح من النموذج المقدم أهمية كل من رأس المال (محلي ،أجنبي) و الادخار المحلي في تحفيز النمو . ونظرا لان الادخار يتسم بالانخفاض (خاصة في الدول النامية)، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (مباشر،غير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي و الاستثمار المحلي في ظل تغير وجهة نظر الدول المختلفة لهذا الاستثمار لما له من مزايا عديدة، و تأثير ذلك على رفع معدل النمو في تلك الدول المضيفة ،بصفة خاصة في ظل تدني معدلات النمو الاقتصادي لدى الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية .

3- نظريات النمو الداخلي و العلاقة بين النمو و لاستثمار الأجنبي المباشر:

ظهرت نظريات النمو الداخلي(*Endogenous Growth Theory*) منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، و ذلك كنتيجة لتنامي الانتقادات التي تم توجيهها لنماذج النمو النيوكلاسيكي، التي أدت بالضرورة إلى الابتعاد عن فرضياتها(04) ، خاصة ما تعلق بتناقص الإنتاجية الحدية للفرد، و بالتالي إمكانية تحقيق التقارب الاقتصادي بين الدول المتقدمة و النامية، بالإضافة إلى الفرضية المتعلقة بالتقدم التكنولوجي حيث أُعتبر في نظرهم متغيراً خارجياً يُفسر خارج النموذج. و قد ثبت من التطبيق الحديث،أنه يجب إدراج العامل التكنولوجي داخل نموذج النمو الاقتصادي باعتباره واحداً من العوامل المحددة لمستوى

الناتج الإجمالي و لمعدل نموه، حيث أنه في هذه الحالة تصبح التكنولوجيا سلعة قابلة للتملك، فمعظم الدول و خاصة الغربية منها.حيث تعمل حكوماتها على تحصيلها و ملكيتها للتكنولوجيا عن طريق حماية الملكية الفكرية (*Intellectuel Propriety*)، و بالتالي أصبح لها ثمن، و ليست سلعة شائعة و متوفرة كما اعتقد الكلاسيك في الخمسينات من القرن العشرين.

4- تفسير نماذج النمو الداخلي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي:

من خلال التطرق إلى النظريات، و النماذج المختلفة للنمو الاقتصادي نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن أغلبية النماذج يظهر بصفة ضمنية قد نغفل عنها أحيانا، لكن عندما يُذكر التقدم التقني، و رأس المال المادي فإن ذلك يعطينا فكرة مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر من روافد التدفقات الرأسمالية بالإضافة للتقدم التكنولوجي(*).تبعاً لكثافة استخدامه في مشاريع الدولة المستقبلة لهذه التدفقات.

في نماذج النمو الداخلي فإن الأثر الكلي الموجب للمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ينقسم إلى أثرين (05) أولهما الأثر المباشر الموجب، و يتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان مرفوقاً بزيادة معدلات الاستثمارات المحلية. ويعني ذلك أن هذا الأثر سوف يتحقق إذا كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية علاقة تكاملية أو طردية(أثر التكامل). و ثانيهما الأثر غير المباشر الموجب، و يتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي إذا صاحبه آثار خارجية موجبة على الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة.

II- النمو و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(06):

منذ مطلع الثمانينات حصلت تغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية، كانت تتمثل أساساً في تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية و اشتداد الضغوط الحمائية في الدول الصناعية و ركود النمو الاقتصادي الدولي و ضعف نمو التجارة الدولية، و كذا تدهور قيمة الدولار، و قد كان لتلك الظروف المتسارعة التغير سببا في تفاقم الاختلالات في العديد من اقتصاديات الدول النامية، بما فيها الدول العربية، و الجزائر واحدة من الدول التي عانت من تفاقم الفجوات و الاختلالات الداخلية و الخارجية تحت ضغط هذه التغيرات مما انعكس سلباً على االتطور المرحلي للتنمية. و هو ما شكل عقبة أمام تحقيق معدلات نمو القابلة للاستمرار. تحت ضغط متغيرات البيئة الدولية و اكتساح أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات للاقتصاد العالمي تحت مسمى"العولمة" اليوم . و القصور في السياسات الداخلية للدولة (07) ، التي شرعت على إثرها كباقي نظيراتها النامية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وفق نهج الصندوق و البنك الدولي، و قطعت أشواطاً في تنفيذها خلال عقد الثمانينات مع شيء من التردد، حيث اختارت القيام بالإصلاحات بصفة ذاتية في بداية الثمانينات، و في أعقاب الصدمة النفطية الثانية عام 1986، جاءت توجيهات الصندوق و البنك الدولي من أجل المضي في سبيل تسريع الخطى لإعادة توجيه مسار الاقتصاد الوطني من النهج الاشتراكي إلى الاعتماد المتزايد على قوى السوق.و نظراً لاستمرار تفاقم حدة الفجوات والاختلالات المتراكمة على الاقتصاد الجزائري حتى مطلع التسعينات، و تعدد جوانب الأزمة، اقتصادية و سياسية و اجتماعية و أمنية، أتضح مع الوقت أن الاعتماد على أسلوب المعالجات الجزئية لكن يكون مجدياً، و انه لابد من إتباع إستراتيجية إصلاح اقتصادي شامل ، قصد معالجة معظم الاختلالات والفجوات (الداخلية و الخارجية)، وتسهم في تسريع خطى التحول الهيكلي لتأهيل مسيرة التنمية الاقتصادية وبلوغ مرحلة النضج الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي لكافة أفراد الشعب.

1.2.الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال برامج الجيل الثاني من الاصلاحات(مرحلة البرامج التنموية الجديدة):

نظراً لمجموعة من العراقيل التي حالت دون تحقيق تنمية شاملة، شرعت الدولة الجزائرية في مرحلة جديدة من الإصلاحات الشاملة تجسيداً للقطيعة مع المرحلة السابقة، ترافق ذلك مع فتح صفحة جديدة من التعامل مع ملف الاستثمار الأجنبي المباشر. فبعد ارتفاع أسعار النفط الموافق لسنة 1999 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها الاقتصادي الذي يعتمد على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني و بعث حركية النمو الاقتصادي من خلال اتباع سياسة مالية توسعية لتنشيط الطلب الكلي. و تنعكس هذه السياسة من خلال إنجاز استثمارات عمومية ضخمة في إطار ثلاث برامج ضخمة أطلق عليها برامج الانعاش الاقتصادي(08) (Les Programmes de la Relance Economique)، و التي غطت الفترة ما بين 2001-2014 . و قد هدفت الدولة من برامج الانعاش الاقتصادي إلى وضع استراتيجية نمو مترجمة تلك البرامج إلى:

1. برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(PSRE) أو المخطط الثلاثي و الذي امتد على طول الفترة(2001-2004).
2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC)أو المخطط الخماسي الأول(2005-2009).
3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي(PCCE) أو المخطط الخماسي الثاني(2010-2014).

1.برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004): يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذي القرار في الجزائر آداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة و المتمثلة في سياسة الانفاق العام(08). و يتمثل أساساً في الرفع من حركية النمو الاقتصادي في الجزائر بالتركيز على إقامة المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الانتاجية و الخدماتية.

ينطوي برنامج الانعاش الاقتصادي على أربع أهداف عملية ، حيث تهدف الأهداف العملية إلى إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية و مؤسسات الانتاج الصغيرة و المتوسطة، لاسيما المحلية منها، و رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة إنطلاق النشاطات الاقتصادية و تحسين تغطية حاجيات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.

خصص لبرنامج الانعاش الاقتصادي مبلغ 525 مليار دج .كان نصيب دعم الاصلاحات من مخصصات البرنامج: 8,6% و هو موجه أساساً لدعم السياسات المرافقة لهذا البرنامج التي تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسة الوطنية العامة و الخاصة. و تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية.

الجدول رقم(01):معدلات النمو الاقتصادي خلال مرحلة تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو(GR)	2.6	4.7	6.9	5.2

المصدر: البنك الدولي : http://search.worldbank.org/all?qterm=growth تاريخ الاطلاع:25/11/ 2013

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

استمراراً للمشاريع و الإنجازات التي قامت بها الدولة الجزائرية من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، فقد تم تخصيص4202,7 مليار دولار جزائري. و هو ما يعادل 155 مليار دولار و قد تضمن البرنامج ما يلي:

- إنجاز مليون وحدة سكنية.

- دعم المنشآت القاعدية لقطاع الصحة(إنجاز 17 مستشفى و 55 عيادة متعددة الاختصاصات).
- توسيع شبكة الكهرباء لأزيد من 400,000 أسرة، و غاز المدينة لما يقارب مليون مستفيد. و التزويد بالمياه الصالحة للشرب(1280مشروع).
- ترقية التشغيل و التضامن الاجتماعي لصالح طالبي العمل (150.000 محل تجاري).كما تم تدعيم البرامج البلدية للتنمية.بالإضافة إلى دعم البرامج المتعلقة بتنمية منطقتي الجنوب و الهضاب العليا.
- كما خصص للمنشآت القاعدية 40,5% من الغلاف المالي للبرنامج، تضمن إنشاء، ثمان(08) سدود 350 retenues collinaires و; و عشرون(20) محطة تصفية للمياه.
- عصرنة شبكات الطرق و توسيعها(الطريق السيار شرق-غرب) بطول 1213 كلم. بالإضافة إلى عصرنة و إنجاز المطارات و الموانئ.
- عصرنة و توسيع شبكات وسائل النقل(ميترو العاصمة،شبكات السكة الحديدية،و قطارات المدن(ترامواي) على مستوى الولايات الكبرى).
- تطوير الخدمة العمومية و تحديثها: خصص له 203,9 مليار دج لغرض تحسين الخدمة العمومية و جعلها مواكبة للتطور الاجتماعي و الاقتصادي.

3-برنامج توطيد النمو(2005-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات من سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001، ليمتد للبرنامج الخماسي(2004-2009) و المتضمن البرامج الخاصة الموجهة للهضاب العليا و الجنوب، حيث خصص له مبلغ إجمالي يقارب 17.500مليار دج (09)

من بينها بعض المشاريع المهيكلة الغير منجزة.

يعد برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة 2010-2014 و يعتبر من أهم الاستراتيجيات الاتفاقية للدولة الجزائرية بإعتبارها دولة نامية لهندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالنظر إلى المبلغ المخصص للبرنامج سالف الذكر21.214 مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار و يشتمل على شقين:

- استكمال المشاريع الكبر الجاري إنجازها و لا سيما في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار.

4.تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال برامج التنمية:

قامت الدولة في خطوة منها نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تطبيق سلسلة من الإجراءات و التدابير التي من شانها تحسين مناخ الاستثمار و التي تضمنت على العموم (10):

-ترقية قوانين الاستثمار من خلال إصدار الأمر رقم 01-03 و المتعلق بتطوير الاستثمار و إجراء بعض التعديلات التشريعية و التنظيمية و التي تتطلبه اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

-تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية(التحكم في التضخم، التسديد المسبق للديون، ارتفاع احتياطي الصرف، تحسن وضع الموازنة العامة)، و تطوير المنشآت القاعدية و البنى التحتية.

-تحسين الأوضاع الاجتماعية.

و تعتبر كل تلك الإجراءات من ضمن أولويات الدولة التي سطرتها ضمن برامج الاستثمارات العمومية التي غطت الفترة ما بين(2001-2014) التي تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار و خاصة الأجنبية منها.

جدول رقم(02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2001-2004) :الوحدة بالمليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004
تدفقات الاستثمار الأجنبي	1107.9	1065.0	633.0	881.9

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية(الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي،2011

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر تميز بالانخفاض المتتالي حيث عرف أكبر قيمة له سنة 2001 ، مقارنة بالسنوات السابقة، و يعود ذلك بالأساس إلى تحسن مناخ الاستثمار، كما تميزت نفس الفترة بصدور قانون الاستثمار مهد لخول عديد الشركات الأجنبية كشركة الاتصالات"أوراسكوم".كما لعب الهاجس الأمني في سنة 2003 دوره بتسجيل اخفاض ملموس في الاستثمارات الواردة و مافتئت ان تعاود الصعود في السنة التي تليها(2004).

الجدول رقم(03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(2005-2009):الوحدة بالمليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
تدفقات الاستثمار الأجنبي	1 081,1	1 795,4	1 661,8	2 593,6	2 760,9

المصدر: تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار على الموقع:www.iaige.net

الجدول رقم(04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر(2010-2012): :الوحدة بالمليون دولار

السنوات	2010	2011	(T1)2012
تدفقات الاستثمار الأجنبي	2291.2	2571	1000

المصدر: تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار، 2011.

من خلال الجدول يتبين ان الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر سجلت إنخفاضاً مقارنة بسنة 2009 ، و مرد ذلك إلى انعكاسات الفترة التي عرفت الأزمة المالية العالمية "2008"، و الإجراءات الجديدة المتعلقة بالقوانين التكميلية للمالية لسنتي(2009-2010)، و القاعدة التي تنص على "49-51" بالمائة التي أثارت حفيظة المستثمرين الأجانب. و شهدت سنة 2011 معاودة الارتفاع في حجم التدفقات متزامنة بذلك مع برنامج توطيد النمو.

من أجل تدعيم و مواصلة سياسة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ بداية التسعينات قامت الجزائر و بالاستفادة من العائدات البترولية التي عرفت ارتفاعاً سنة 1999 تزامناً مع وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية، حيث تم إطلاق ثلاث برامج ضخمة رصدت لها ميزانية إجمالية تُقدر بـ: 444.9 مليار دولار، و هي أكبر ميزانية للاستثمارات العمومية في افريقيا و المشرق العربي، والهدف ضمان نمو اقتصادي مستديم، و تحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد متنوع: زراعي،خدمي، صناعي و سياحي...إلا أنه وبالرغم ما نلمسه من إرادة سياسية في خلق مناخ استثماري جيد يسمح بنمو وتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وخلق

بيئة للأعمال خالقة للثروة للإسهام في بناء اقتصادي قوي و تنافسي. فإننا نجد ان مكانة الدولة الجزائرية في المؤشرات العالمية(مؤشرات بيئة الأعمال، مؤشرات التنافسية، مؤشرات الشفافية، مؤشرات جودة الُحكم)لا تعكس حجم و قوة تلك السياسات و مقدار حجم الانفاق العام على المشاريع العامة للدولة.

III.نتائج الدراسة القياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

قبل القيام بأية عملية قياس لظاهرة اقتصادية، ينبغي على الباحث في هذا المجال القيام بعملية اختيار المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة، و التي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، و على الدراسات السابقة بالدرجة الثانية.مثلما هو الشأن لموضوع بحثنا هذا. وعلى هذا الأساس فقد تم الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الكمية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري وفق الفترة الممتدة من **(1980)** إلى **(2011)** و المتمثلة في: معدل النمو الاقتصادي**(GR)**، الاستثمار الأجنبي المباشر**(FDI)**، الاستثمار المحلي الإجمالي**(GDI)**،معدل نمو السكان**(GP)**،معدل التضخم**(INF)**.

1. تحليل أولي للمتغيرات:

1 .1 . دراسة إستقرارية المتغيرات :

إن إجراء أي معالجة قياسية يستوجب ضمان استقرارية المتغيرات المدروسة(11) ، من خلال هذه المرحلة نستعين بدراسة خصائص السلاسل الزمنية، و ذلك من خلال الإستقرارية بالاعتماد على اختبارات ديكي فولار البسيط (DF) و ديكي فولار المطور**(ADF)** باستخدام النماذج التالية:

جميع النتائج المتوصل إليها فيما يخص استقرارية السلاسل متحصل عليها وفقاً لإستراتيجية ديكي- فولار

الجدول رقم(05): استقرارية المتغيرات محل الدراسة

	النموذج		GR	FDI	GDI	GP	INF	T STAT
اختبار DF	(01)	$t_{\hat{\Phi}}$	-5.14	-3.30	-0.59	-2.33	-2.52	-1.95
	(02)	$t_{\tilde{\Phi}}$	-7.45	-3.78	-1.45	0.66	-4.25	-2.95
		$t_{\tilde{c}}$	4.05	1.66	1.36	-1.23	3.16	2.585
	(03)	$t_{\ddot{\Phi}}$	-8.10	-4.37	-2.54	-1.93	-4.17	-3.55
		$t_{\ddot{b}}$	-2.08	1.93	-2.03	-2.54	-0.09	2.83
		$t_{\ddot{c}}$	3.92	-0.69	2.48	1.94	2.10	3.17

المصدر: إعداد الباحث.

تبين من خلال اختبار ديكي فولار أن: جميع السلاسل مستقرة، باستثناء السلسلتين*(GP,GDI)*، و بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلتين، أصبحتا مستقرتين.

2.اختبار علاقة التكامل المتزامن و تقدير نماذج"VAR":

بعد دراسة الإستقرارية للسلاسل موضوع الدراسة (GR,FDI,GDI,GP,INF) ، تبين ان جميع السلاسل مستقرة، باستثناء السلسلتين*(GP,GDI)*، و بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلتين، أصبحتا مستقرتين، و منه فهناك إمكانية لوجود شعاع تكامل مشترك بينهما في المدى الطويل، و للتأكد من ذلك سنقوم بإجراء اختبار جوهنسون

(Johansen) .اعتماداً على النتائج المتعلقة بالاستقرارية تأكدنا بأن كل السلاسل لا تحتوي على مركبة اتجاه عام، بينما الحد الثابت موجود في المتغيرات (GR,INF)، هذا الاختلاف في نوعية السلاسل الزمنية يؤدي إلى تعدد و اختلاف فرضيات اختبار جوهنسون،

من خلال هذا العرض لخصائص السلاسل الزمنية المعتبرة في هذا البحث فسيتم التركيز على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR) و غياب مركبة الدورات الاقتصادية (C) و مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE).

الفرضية الثانية:غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR) و وجود مركبة الدورات الاقتصادية (C) و غياب مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE) (*).

1.2. تحديد درجة تأخير المسار VAR:

بالاستعانة ببرنامج Eviews 4.1 تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول الموالي :

الجدول رقم(06): معايير اختيار النموذج الأمثل.

درجة التأخير	AKAIKE	SCHWARZ	LOG LIKELIHOOD
1	**21.27**	**22.65**	**310.43-**
2	**20.02**	**22.56**	**255.34-**
3	**20.06**	**23.79**	**220.92-**

المصدر: إعداد الباحث

بالاعتماد على المعايير الثلاث (***AKAIKE، LOG LIKELIHOOD،SCHWARZ***)، و ذلك باختيار أدنى قيمة لإحصاءة AKAIKE أو SCHWARZ و أكبر قيمة لـLOG LIKELIHOOD ، وجدنا أن التأخير المقبول هو **P=2.**

2.2.اختبار جوهنسون:

يجري هذا الاختبار على أساس رفض الفرضيات البديلة المتعلقة بعدد علاقات التكامل المشترك(r)، بالتدرج في اختبار الفرضيات، و لإجراء الاختبار كانت الاستعانة بحزمة برامج (EViews4.1)، وجدنا في المرحلة السابقة أن التأخير المقبول للمسار VAR هو P=2، و منه سنجري الاختبار على نموذج VAR(2)،

من خلال اختبار جوهنسون تبين لنا أنه إطار الفرضيتين السابقتين عدم وجود شعاع تكامل مشترك، و بالتالي فالنموذج ككل يخلو من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. في هذه الحالة يمكن تقدير النموذج باستخدام نماذج VAR.

3.2 .تقدير نموذج "VAR" الأمثل:

تعتبر طريقة المربعات الصغرى (**M**oindres **C**arrées **O**rdinaires) الأسهل عملياً، لهذا الغرض فقد تم اعتمادها لأجل تقييم نماذج الأشعة الانحدارية الذاتية. ، سنقوم بإجراء بعض التعليقات حول معنوية و إشارة المعلمات، بالإضافة إلى المؤشرات الاحصائية المستخدمة لتقييم النموذج، إلى أننا سنحاول التركيز على معادلتي الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي فقط. و التعليق على نتائج التقدير من الناحية الاحصائية و الاقتصادية.

- **نتائج تقدير معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) و معادلة معدل النمو(GR):**

*** معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) :**

FDI =- 1.25- 0.02*DGDI(-1) - 0.09*DGDI(-2) - 3.45*DGP(-1) - 6.33*DGP(-2) + 0.56*FDI(-1) + 0.14*FDI(-2) +
(-1.16) (-0.27) (-0.85) (-0.82) (-1.41) (2.72) (0.59)

0.15*GR(-1) + 0.17*GR(-2) - 0.001*INF(-1) + 0.007*INF(-2)
(1.36) (2.69) (-0.05) (0.28)

R^2= 0.61 F-STAT=3.24 n= 31

- قيمة مقبولة لمعامل التحديد(R^2=61%)، حيث تمثل القدرة الشارحة للنموذج من طرف المتغيرات المعتبرة.

- العلاقة بين القيمة الحالية للاستثمار الأجنبي الحالي، و قيمه المؤخرة بفترة و فترتين تكتسي طابع الإيجابية .بمرونة على التوالي:14% و 56%، حيث تأثير الفترة السابقة مباشرة يكون تأثيرها أكبر، كما أن معنوية المعالم للتأخير الأول معنوي و ذلك .بمقارنة ستودنت المحسوبة بقيمتها المجدولة.

- حسب اختبار فيشر و مقارنة قيمته المحسوبة بالمجدولة، فيمكن اعتبار المعادلة الشارحة للاستثمار الأجنبي المباشر مقبولة إحصائيا .بمستوى معنوية 10%.

-وجود علاقة سلبية للإستثمار الأجنبي المباشر .بمعدل التضخم بتأخير لفترة واحدة، ، أي أن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعلق .بمدى استقرار معدل التضخم.

- فيما يخص العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) و النمو(GR) :

تتميز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و القيم المؤخرة للنمو الاقتصادي بالإيجابية و ذلك .بمرونة على التوالي(15% و 17%)، و بالتالي يمكن اعتبار النمو الاقتصادي من مميزات البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. و بالتالي فالعلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر تكتسي طابع الإيجابية.

*** معادلة معدل النمو(GR):**

GR = + 0.22+0.25*DGDI(-1) - 0.39*DGDI(-2) + 0.56*DGP(-1) + 2.10*DGP(-2) - 0.39*FDI(-1) + 0.97*FDI(-2) +
(0.19) (2.49) (-3.23) (0.12) (0.42) (-1.74) (3.82)
0.52*GR(-1) + 0.07*GR(-2) + 0.07*INF(-1) - 0.042*INF(-2)
(4.12) (1.07) (2.03) (-1.37)

R^2= 0.75 F-STAT=6 n= 31

- قيمة مقبولة لمعامل التحديد(R^2=75%)، حيث تمثل القدرة الشارحة للنموذج من طرف المتغيرات المعتبرة.

- العلاقة بين القيمة الحالية للنمو الاقتصادي، و قيمه المؤخرة بفترة و فترتين((GR(-2),GR(-1)) تكتسي طابع الإيجابية .بمرونة على التوالي:52% و **7%**، حيث تأثير الفترة السابقة مباشرة يكون تأثيرها أكبر، كما أن معنوية المعالم للتأخير الأول معنوي و ذلك .بمقارنة ستودنت المحسوبة بقيمتها المجدولة.

- حسب اختبار فيشر و مقارنة قيمته المحسوبة بالمجدولة، فيمكن اعتبار المعادلة الشارحة للنمو الاقتصادي مقبولة إحصائيا .بمستوى معنوية 10%.

-أما فيما يخص العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) و النمو(GR) فنلاحظ :

- معنوية المعلمة الموافقة للتأخير من الدرجة الثانية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر

-وجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي و القيم المؤخرة للاستثمار الأجنبي المباشر بفترتين ، حيث قدرت المرونة بـــ97% ،أما المرونة السلبية بتأخير لفترة واحدة للاستثمار الأجنبي فقد يكون مردها لقصر الفترة(فترة واحدة) فتأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي لا يكون بشكل آني.

خـــاتمة:

إن الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي بالنسبة للجزائر أصبح أهم الضروريات التي فرضها المناخ الاقتصادي الدولي، الذي يتميز بالتسابق لخلق أقطاب تنافسية قصد توفير مناخ استثماري ملائم للمساهمة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، فالجزائر تتوفر على كل المقومات التي تجعل منها بلد يحقق نسبة جيدة من النمو الاقتصادي، فهي تزخر .بموارد طبيعية عديدة و متنوعة و على رأس مال بشري يملك قدرات علمية جيدة، كما لها القدرة على الاستفادة من تراكم رأس المال المتأتي من قطاع المحروقات. إذا حاولنا الإجابة على مدى توفر الجزائر على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وجدنا أنها تتوقف على الاستقرار السياسي و الاقتصادي و وجود مؤسسات فعلية و فعالة للتمكن من استقطاب التدفقات الاستثمارية إلى الداخل، و توفير المنشآت القاعدية لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى أهم عنصر محدد و هو الاستثمار في الإنسان.

بعد معالجة موضوع الدراسة من زاوية القياس الاقتصادي باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي"VAR"، و التي توصلنا من خلالها إلى نتائج تقدير مقبولة إحصائياً ، بالإضافة إلى معنوية العلاقات السببية و ذلك ما يؤكد إيجابية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال نتائج التقدير ، حيث يتطلب نمو الاستثمارات الأجنبية وجود بيئة استثمارية ملائمة تتميز .بمعدلات نمو مرتفعة، كما يتطلب إحداث نمو اقتصادي توفير بيئة استثمارية جاذبة للتدفقات الاستثمارية، رغم أن المعادلات المقدرة للنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر تتميز بدلالة إحصائية جيدة مقارنة ببقية المتغيرات المدروسة(معدل التضخم،الاستثمار المحلي الإجمالي،معدل نمو السكان)، إلى أن ذلك لا يمنع من وجود متغيرات كيفية غير مدرجة في النموذج(درجة الحرية،جودة إدارة الحكم،...) قد يكون لها تأثير على جودة النموذج ككل.

إن جميع النتائج المتوصل إليها من الناحية الكمية تثبت الدور الايجابي الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار علاقاته السببية بالمتغيرات المختارة- في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يمثل الغاية المثلى التي تسعى لتحقيقها مختلف اقتصاديات العالم.

الهـــــــوامش:

(*) فيما يخص العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية، فالعلاقة بين كل من الاستثمار و التنمية الاقتصادية يمكنني إيضاحها من خلال تعريف النمو الاقتصادي"بأنه الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي" من خلال ترك الأمور خاضعة للظروف العفوية دونما اتخاذ تدابير لها. أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو"إجراءات و تدابير تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد القومي و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن بحيث يستفيد منه الغالبية العظمى من الأفراد". و حديثا شاع مفهوم "النمو لصالح الفقراء" (the Growth for poors) . الذي أعتبره محاكاة لمفهوم التنمية.

01- Demetriades,p,"Financial Markets and Economic Development",Working paper,N°27, The Egyptian Center For Economic Studies, June 1998, p2

02 - جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه فلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، مصر، 2002، ص ص 123- 124.

03- جمال محمود عطية عبيد،المرجع السابق،ص 126.

04- هاني إبراهيم عطا، الحكومة الإلكترونية و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة لحالة مصر، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد غير منشورة،جامعة حلوان، القاهرة،ص 59.

*يرتبط التقدم التكنولوجي بحجم الإنفاق المتاح لأنشطة البحث و التطوير داخل الاقتصاد، سواء أكان إنفاقاً حكومياُ أو إنفاقاً خاصاً، و لاسيما أنشطة البحث و التطوير المرتبطة بالمجالات الصناعية المختلفة، و يلاحظ ارتفاع حجم هذا الإنفاق في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.

05- مجدي الشوربجي،أثر الاستثمار الأجنبي البمباشر على النمو الاقتصادي، ص 259)

06- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004

07- علاوة نواري، آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، مصر،2007، ص 159.

08- جديدي روضة،أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي سطيف، مارس، الجزائر2013.

09- صالحي ناجية،مخناش فتيحة، أثر برنامج الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحدي آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم،المؤتمر الدولي،ص3، 12/11 مارس 2013.جامعة سطيف، الجزائر.

10- بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009، ص06 12/11 مارس 2013.جامعة سطيف، الجزائر.

11- جديدي روضة، نفس المرجع السابق، ص15

** نموذج VAR المحصل عليه في هذه المرحلة يمكن أن يخضع للتغيير، و ذلك تبعاً للنتائج المحصل عليها في المرحلة الثانية.